

يفهم ذلك من غير الشرع وقيل لغة لفهم أهل اللغة
 ذلك من مجرد اللفظ وقيل معنى أى من حيث
 المعنى وهو أن الشيء إنما ينهى عنه إذا اشتمل على ما
 يقتضى فساداً **فبما عدا المعاملات** من عبادات
 وغيرها مما له شرع كصلاة النفل المطلق في الأوقات
 المكروهة فلا تصح كما تقدم على التحريم وكذا التزيم
 في الصحيح المعبر عنه هنا في جملة الشهور بالأظهر
 وكالوطى زناً فلا يثبت النسب **مطلقاً** أى سواء رجع
 النهى فيما ذكر إلى نفسه كصلاة الحائض وصومها
 أم لازم كصوم يوم النحر للأعراس به عن ضيافة
 الله تعالى كما تقدم وكالصلاة في الأوقات المكروهة
 لفساد الأوقات اللازمة لها بفعلها فيها وفيها
 أى في المعاملات **أن رجع** النهى إلى أمر داخل فيها
 كالنهي عن بيع الملاقح أى ما في البطون من الاجنة
 لا بعد أم البيع وهو كركن من البيع قال ابن عبد
 السلام **أو حتم رجوعه إلى أمر داخل** فيها تغليباً
 له على الخارج **أو رجع** إلى أمر لازم لها كالنهي عن

بيع

بيع درهم به درهمين لاشتتماله على الزيادة اللازمة
 بالشروط **وفاقاً للأكثر** من العلماء في أن النهي للفساد
 فيما ذكر أما في العبادات فلما فاق النهي عنه لأن يكون
 عبادات أى ما مورأيه كما تقدم في مسئلة الأمر لا يتناول
 المكروه وأما في المعاملات فلا يستدل بالاوليين
 من غير تكبر على فسادها بالنهي عنها وأما في غيرها
 كما تقدم فظاهراً **وقال الغزالي والامام الرازي**
للفساد في العبادات فقط أى دون المعاملات
 فسادها بفوات ركن أو شرط غير من خارج
 عن النهي ولا تسليم أن الاولين استدلوا بمجوز النهي
 على فسادها ودون غيرها كما تقدم ففساد من
 خارج أيضاً **فإن كان** مطلق النهي **الخارج** عن النهي
 عنه أى غير لازم له **كالوضوء** مخصص لا تلاف مال
 الغير الحاصل بغير الوضوء أيضاً والبيع وقت
 ند الجحفة لتفويتها الحاصل بغير البيع أيضاً
 وكالصلاة في المكان المكروه أو المخصوص كما تقدم
 لم يفد أى الفساد **عند الأكثر** من العلماء لأن النهي